

وترك الاول والايعت الى المانث ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه وكتبت  
ثانيا ولو حضر قاضي بلد الغائب بلدا الماكر فشا فيه فلكه ففي امضاه اذا عاد  
الى ولايته خلاف القضا يعلمه ولو ناداه وهما في طريقي ولا يتبعها امضاه وان قضى  
على سماع بيعة كتب سمعت بيعة على فلان ويسميها ان لم يعد لها والا فالاصح  
جواز ترك التسمية والكتاب بالمكر مع قري المسافة وسماع البيعة لا يقبل على  
الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة **فصل** ادعى عيناً غائبة  
عن البلد يوم من اشتياها بالعتار وعبد وفسر مع وفات سمعت بيعة وعلم  
بها وكتب الى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العتار حدوده  
اولا ويومن فالاطهر سماع البيعة وبالبالغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة وانه  
لا يحكم بها بل يكتب الى قاضي بلد المال ما شاهده به فيما خذه ويبعثه الى الكاتب  
ليشهد واعلى عينه ولا يظهر انه يسلمه الى المدعي ليقتل بيده فان شهد  
بعينه كتب بهرارة الكفيل والا فعلى المدعي مونة الرد او غايبه عن المجلس لا البلد  
امرا حضار ما يمكن احضاره ليشهد واعينه ولا تسمع شهادة بصفة  
واذا وجب احضاره فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بيمينه ثم  
المدعي دعوى القيمة فان نكل خلف المدعي او اقام بيعة كلف الاحضار  
وجلس عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوى تلف ولو شك المدعي هل تلف  
العين فيدعي قيمة ام لا فيندين بها فقال عصب مني كذا فان يقول من رده  
والا قيمته سمعت دعواه وقيل لا بل بدعيها ويخلفه ثم يدعي القيمة ويجوز ان  
يمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فيجوز وشك هل باعه فيطلب الثمن ان تلفه  
فبصمته ام هو باق فيطلبه وحيث اوجبنا الاحضار فثبت المدعي  
استقرت مونه على المدعي عليه والا ففي ومونة الرد على المدعي **فصل**  
القاضي الذي نصح البيعة ويحكم عليه بها من مسافة بعيدة وهي التي لا يبيع  
عنها مبكر الى موضعه ليلا وقيل مسافة القصر ومن يقرب تكاثر ولا يسمع  
بيعة ولا يحكم بغير حضوره الا لتواريه او تعززه والاظهر جواز القضا على  
غائب في قضا من وحد قد ف ومنعه في حد الله تعالى ولو سمع بيعة  
على

سمع

على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد ما لم يتخبره ويمكنه من المرجح ولو عزل بعد  
سماع بيعة ثم وثا وجبت الاستعادة واذا استند على حاصر بالبلد احضره  
بدفع ختم طين ليطب او غيره او يترتب لذلك فان امتنع بالاعذار احضره  
تحت طين صراعا وان السلطان وعززه او غاب فغير محل ولا يتبعه فليس له احضاره  
او فيما له هناك نائب لم يحضره بل يسمع بيعة ويكتب اليه او نائب الا لا يحضره  
من مسافة العدو في فقط وهي التي يرجع منها مبكر ليلا وان الحدرة لا تحضر وهي  
من الاكثر وجهها الحجاب **باب القسمة** قد يقسم الشركا او منصوبين او منصفين  
الامام وشرط منصوبه ذكره عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقوى  
وجب قاسمان والا فتاسم وفي قول اثنان وللامام جعل القاسم حاكما في التقويم  
فيعمل فيه بعدلين ويقسم ويجعل الامام رزق من نصوبه من بيت المال فان لم يكن  
فاجرته على الشركا فان استأجره وسمى كل قدر الزممه والا فالأجرة مؤزعة  
على الحصص وفي قول على الروس ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهرة وثوب يقسم  
وزوجي خفان طلب الشركا كلهم قسمته لم يجزهم القاضي ولا يمنعهم ان قسموا  
بانفسهم ان لم تبطل منفعتهم كسيف يكسر وما يبطل نفعه المقصود كما وطا  
صغيرتين لا يجاب طالب قسمته في الاصح فان امكن جعله حاما من اجيب ولو كان  
له عشر دار لا تصلح للسكنى والباقى الاخر فالاصح اجبار صاحب العشر بطلب  
صاحبه دون عكسه ومالا يعظم ضرره فقسمة انواع احدها بالاجز المتكثرت  
ودار متفقتة الابنية وارض مشتبهة الاجزا فيجبر الممتنع فتعزل السهام كليل  
او نزلها ودرعها بعد الانصبا ان ستوت ويكتب في كل رقعة اسم شركيا وجزء ميز  
بجدار وجهة وتوضع في بنادق مستنوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الخ اول  
ان كتب الاسماء فيعطي من خرج اسمه او على اسم شريك ان كتب الاجزا فان اختلفت الانصبا  
كنصف الثلث وسدس جزيت الارض على اقل السهام وقسمت كما سبق ويجزئ  
عن تقريب حصص واحد الثاني بالتعديل كارض تختلف قيمة اجزا يعالج حسب قوة  
انبات وقرب ما ويجبر عليها والاظهر ولو استوت قيمة دارين او حانق تين فطلب جعل الكل واحد  
فلا اجبار او عبيدا ونياب من نوح اجبر او نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في العزل الجادين